بحثت مدى إمكانية إرسال مشروع ميزانية 2024 / 2025 في وقت مبكر

«الميزانيات»: 28.8 مليار دينار إيرادات محققة في الحساب الختامي لسنة 2022 / 2023.. والفائض 6.4 مليارات

الزيد: الإيرادات المحققة جاءت نتيجة لظروف جيوسياسية فمتوسط سعر برميل النفط بلغ 97 دولارا

استحوذت الرواتب وما في حكمها على 12 مليارا و900 مليون دينار والدعومات على 4 مليارات و300 مليون دينار

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس ملامح الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2022 / 2023، وبحثت مدى إمكانية إرسال مشروع ميزانية السنة المالية القادمة 2024 / 2025 في وقت مبكر، بحضور وزير المالية، وممثلين عن الجهات الرقابية.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الإيرادات المحققة في الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 2022 / 2023 بلغت 28 مليار و 800 مليون دينار، فيما بلغت المصروفات 22 مليار و300 مليون دينار.

وأضاف ان " هذا يعني تحقيق فائض حقيقي بقيمة 6مليارات و400 مليون دينار"، منوها بأن هذا الفائض يأتي بعد 7 سنوات من عدم تحقيق أي فائض، حيث كان آخر فائض تم تحقيقه في السنة المالية 2014/2015 بمقدار 2 مليار و700 مليون دينار.

ونوه إلى ضرورة الوعي بأن تلك الإيرادات المحققة جاءت نتيجة لظروف جيوسياسية، فكان متوسط سعر برميل النفط 97 دولارا وهو رقم مرفع قياسا بالسنوات السابقة، مما يشكل وفرة مؤقتة تتذبذب بتذبذب سعر برميل النفط.

وبين الزيد أن " الإيرادات غير النفطية بلغت 2 مليار و80 مليون دينار وهو رقم يعتبر قليل جدا بالمقارنة بالإيرادات النفطية"، مجددا المطالبات السابقة بضرورة تنويع مصادر الدخل.

وذكر أنه بحسب شرح وزارة المالية لبنود المصروفات استحوذت الرواتب وما في حكمها على 12 مليار و900 مليون دينار، والدعومات على 4 مليارات و300 مليون دينار، فيما بلغت المصروفات الرأسمالية2 مليار و50 مليون دينار.

وقال الزيد ان " اللجنة ما تزال ترى تأخرا كبيرا في مشروعات مهمة من المفترض أن تدر عائدا ماليا للدولة وتوفر فرص العمل للشعب الكويتي مثل توسعة المطار وميناء مبارك".

وكشف الزيد أنه " بعد 3 سنوات من إيقاف العمل بقانون استقطاع نسبة من الميزانية لصالح صندوق الأجيال القادمة، سيتم في هذه السنة حسب طلب الحكومة استقطاع نسبة ١٪ من الفائض لهذا الصندوق، فيما سيستخدم المبلغ المتبقي من الفائض لترميم خزينة الدولة والاحتياطي العام."

من جانب آخر، قال الزيد ان اللجنة ناقشت بحضور وزير المالية مدى إمكانية إرسالية مشروع الميزانية قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر بتاريخ 31 ديسمبر بدلا من 31 يناير من كل عام.

وأوضح ان المادة 140 من الدستور نصت على أن ترسل الحكومة مشروع الميزانية إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، وهو ما جرى العمل به خلال السنوات السابقة إذ يتسلم المجلس مشروع الميزانية في 31 يناير من كل عام.

وأكد أن الإجراء المقترح سيحقق عدة أمور أهمها إقرار الميزانية في الوقت المقرر دستوريا وهو ١ ابريل من كل عام، وعدم ترسيخ ممارسات سابقة بصدور الميزانية في وقت متأخر جدا، ناقلا تعهد وزير المالية تعهده بعرض الطلب على مجلس الوزراء .

وأعرب الزيد عن قناعة اللجنة بوجود صعوبات فنية تعيق تحقيق هذا المطلب في الوقت الحالي، لكن هذا لن يمنع اللجنة من محاولة تحقيق هذا المطلب أو على الأقل جزء منه خلال هذه السنة.وأعلن أن اللجنة ستبحث في الاجتماعات القادمة تفاصيل الحساب الختامي مع الجهات الحكومية بحضور الجهات الرقابية حتى يسنى للجنة رفع تقريرها لمجلس الأمة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

العليان: اتفقنا مع المانع على سرعة حل مشكلة 300 طالب وطالبة

«شؤون التعليم»: ضرورة معالجة سلبيات قرار وقف الإيفاد للتخصصات الطبية إلى بعض الدول بما لا يخل بجودة التعليم

دعت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها أمس الأحد إلى معالجة سلبيات قرار إيقاف الإيفاد للتخصصات الطبية إلى بعض الدول وإيقاف نقل التخصص ومقر الابتعاث في جامعاتها، للحد من الآثار المترتبة عليه.

وأكد رئيس اللجنة النائب حمد العليان في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة اتفقت مع وزير التربية والتعليم العالي على سرعة معالجة مشكلة 300 طالب وطالبة يدرسون التخصصات الطبية في الجامعات المصرية والأردنية بضمهم للبعثات الدراسية .

وأشار العليان إلى أن الاجتماع عقد بناء على طلب وزير التعليم العالي وذلك لوضع حلول من أجل معالجة بعض المشاكل والملاحظات الموجودة في القرار السابق.

وبين أن الوزير والجهات المختصة استمعوا إلى رأي اللجنة بكل وضوح والذي نقلته بإجماع أعضائها بالتأكيد على ضرورة ألا تتجاوز الحلول جودة التعليم، مشددا على أن "جودة التعليم خط أحمر لجميع الأعضاء لا يمكن القبول بتجاوزه".

وذكر العليان إن اللجنة بإجماع أعضائها أبلغت الوزير بأن القرار السابق المتخذ بإيقاف الابتعاث بالتخصصات الطبية في مصر والأردن يفتقد إلى المساواة بمنعه الدراسة من خلال الابتعاث، فيما سمح للأشخاص الذي يدرسون على حسابهم الخاص.

واعتبر أن " هذا تمايز وعدم مساواة يجب أن يتم علاجه"، مبينا أن القرار نتج عنه حرمان 300 طالب اعتمد قبولهم ودراستهم في هذه الجامعات من البعثة وتكفل الدولة بتكاليف الدراسة".

وقال إن اللجنة اتفقت على تصور بالسماح لدفعة 2023 2024– من الطلبة الدارسين في التخصصات الطبية في مصر والأردن ، بالإيفاد المباشر وضمهم للبعثات الخارجية وفق الشروط المعتمدة قبل القرار.

وأوضح أن اللجنة طلبت من الوزير البحث عن بدائل أخرى والتوسع في الجامعات الخليجية في المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، مضيفا إن الوزير وعد بأن يقوم بهذه المحاولة.

وأشار العليان إلى أن طلب الوزير عقد الاجتماع مع اللجنة جاء من استشعاره بأن هناك مشكلة يجب أن تحل، لافتا إلى أن الوزير وعد بنقل تصور اللجنة في اجتماع قريب جدا لجهاز الاعتماد الأكاديمي والوصول إلى قرار لعلاج هذه الحالات لأبناء الكويت من الطلاب والطالبات، وباتخاذ القرار يوم الخميس المقبل.

وقال العليان " لقد أبلغنا الوزير في ختام الاجتماع أنه في حال عدم صدور قرار قبل نهاية يوم الخميس المقبل فإن اللجنة ستدعو إلى انعقاد اجتماع آخر في الأسبوع المقبل لمتابعة هذا الأمر للاستفسار عن أسباب عدم صدور هذا القرار".

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم البرلمانية

معرفي للعوضي: هل هناك قرار وزاري يحظر الجمع بين رئاسة القسم الطبي والعمل في عيادة خاصة؟

وجّه النائب داود معرفي سؤالاً إلى وزير الصحة د.أحمد العوضي قال في مقدمته: نظرا لأهمية رئاسة الأقسام الطبية ودورها في القطاع الطبي فهي من أهم الوظائف ولها دور مهم في رسم خارطة العمل في الأقسام، فهم المشرفون على أداء الأطباء داخل أقسامهم، حيث إن هناك شبهة تعارض مصالح في الجمع بين رئاسة القسم الطبي والعمل في عيادة خاصة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1– هل هناك قرار وزاري يحظر الجمع بين رئاسة القسم الطبي والعمل في عيادة خاصة؟ وهل هناك أطباء يجمعون بين رئاسة القسم الطبي والعمل في عيادات خاصة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بأسمائهم والأقسام التي يرأسونها وتراخيص عياداتهم الطبية مع تزويدي بصورة ضوئية من السند القانوني لذلك.

2– هل توجد عيادات تمارس الخدمات الطبية بغير تخصص الطب العلمي؟ وهل يسمح لطبيب ممارس عام أو طب عائلة فتح عيادة بغير تخصصه؟ وما الإجراء المتبع للتراخيص الطبية لفتح عيادات أو مستوصفات أو مستشفيات أهلية لغير الأطباء أو ممتهنين المهن الطبية؟ يرجى تزويدنا بصورة ضوئية من قانون العيادات الخاصة والإجراءات المتبعة لفتحها؟

3– ما الضوابط لتعيين الأطباء ذوي الاختصاص؟ وهل هناك شروط تفرض على الطبيب الإفصاح عن شهاداته للمرضى؟

4– هل هناك ضوابط أو لائحة تنظم العمل داخل العيادات بحيث يكون العاملون على تقديم الرعاية الصحية متخصصين ويحملون شهادات جامعية وتدريب من جهة معتمدة من التعليم العالي لممارسة الخدمة الطبية سواء كانت على مستوى طبيب أو ممرض أو أخصائي؟

5– هل توجد قائمة سوداء لمن حاول أن يمارس الطب أو تقديم رعاية طبية بالكويت وتم اكتشاف تزوير أوراقهم أو شهاداتهم غير معتمدة من التعليم العالي؟ ولضمان عدم تكرار محاولاتهم في الدخول للكويت لغير الكويتي أو محاولة فتح عيادات تم إغلاقها من التراخيص الطبية للكويتي؟ وتزويدنا بهذه القائمة إن أمكن.

6– هل هناك قرارات تم إصدارها بتكليف أطباء لرئاسة أقسام طبية؟ وهل ما زال التكليف مستمرا حتى الآن؟ وهل تم ندبهم أم لا؟ مع ذكر الأسباب التي حالت دون ندبهم إذا كانت الإجابة بالنفي.

داود معرفي

«التشريعية»: إقامة ملتقى سياسي لتعديل الدوائر الانتخابية 21 نوفمبر الجاري على مسرح المجلس

مهند الساير

خاطب رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مهند الساير رئيس مجلس الأمة لدعوة النواب والفعاليات السياسية وجمعيات النفع العام لمناقشة التعديلات الخاصة بقانون الدوائر الانتخابية قبل ادراجها في جلسة 19 ديسمبر المقبل . ودعا الساير للملتقى الذي سيعقد يوم الثلاثاء الموافق 21 نوفمبر الجاري على مسرح مجلس الأمة.

أكد أن الجميع حريص على تحقيق الإنجازات للشعب من خلال التشريعات التي تهم المواطن

الدمخي: التوافق النيابي حول الأولويات غير مسبوق في تاريخ مجلس الأمة

قال النائب د.عادل الدمخي إن التوافق النيابي الحالي بشأن الأولويات غير مسبوق في تاريخ مجالس الأمة، مؤكدا حرص جميع النواب على تحقيق الإنجازات للشعب من خلال التشريعات التي تهم المواطن، مع عدم إهمال الجانب الرقابي.

وبين الدمخي خلال لقاء مع برنامج نبض اللجان على تلفزيون المجلس إن التنسيق النيابي– النيابي بدأ منذ فترة الصيف برصد الأولويات النيابية ومدى أهميتها لدى النواب.

وأضاف الدمخي إنه تم جمع تلك الأولويات وتقسيمها إلى ثلاث مجموعات أولويات إصلاحية وأخرى تنموية وثالثة معيشية واشتملت على 5 مشاريع لكل مجال.

وذكر إنه تم الاتفاق على أن الأولويات محل التوافق النيابي والتي تنتهي منها اللجان البرلمانية هي التي يتم تقديمها وعرضها على اللجنة التنسيقية.

وأكد أن التوافق النيابي–النيابي الذي حدث بشأن الأولويات الخمس عشرة غير مسبوق في تاريخ مجالس الأمة وشمل 48 نائبا يناقشون الحكومة حول هذا الأمر.

وأضاف إن هذا التوافق يتم دعمه من خلال التعاون الحكومي–النيابي ممثلا باللجنة التنسيقية الحكومية–النيابية.

وأكد الدمخي حرص النواب جميعهم على تحقيق الإنجازات للشعب من خلال التشريعات التي تهم المواطن، مع عدم إهمال الجانب الرقابي ممثلا بالاستجوابات ولجان التحقيق والأسئلة البرلمانية.

وقال إن الأولويات التي تم الاتفاق عليها تشمل الجوانب كافة التي تهم الشعب بتوجهاته كافة ، وشملت الإسكان والإصلاحات السياسية، والتنموية، وإنشاء الشركات وغيرها.

وأضاف إنها شملت كذلك زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية والقرض الحسن وزيادة علاوة غلاء المعيشة، وتعديل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة والوظائف القيادية.

ولفت في هذا الصدد إلى وجود أكثر من 300 منصب قيادي شاغر ومن الضروري أن يكون هناك تنظيم لهذا الأمر لتحريك عجلة التنمية في الدولة، مبيناً أن هذا القانون مهم جدا بالنسبة للنواب.

وبشأن توصيات الجلسة الخاصة بشأن الانتهاكات الصهيونية في قطاع غزة قال الدمخي، إن التوصيات كانت مهمة وأشاد بها العالم وتباهى بها أهل فلسطين، مؤكداً دور الكويت الثابت تجاه هذه القضية.

وأضاف إنه كانت هناك توصيات أخرى في الجلسة السرية التي طلبت الحكومة عقدها على هامش الجلسة الخاصة العلنية لمتابعة الأخطار التي من الممكن أن تحدث في المنطقة وتؤثر على الدولة أمنياً وتم تكليف اللجان لمتابعة هذا الأمر.

وبين أنه تم النقاش خلال الجلسة حول ضرورة توفير الاحتياجات من جانب الأمن الغذائي والدوائي والأمن الاقتصادي والعسكري، لمواجهة الأخطار.

وشدد على ضرورة عرض أي صرف مالي خلال الأزمات على لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان خلال الأزمات يكون هناك صرف غير مبرر.

وكونه رئيسا للجنة الميزانيات والحساب الختامي، قال الدمخي إن اللجنة ستجتمع مع ديوان المحاسبة هذا الأسبوع لاستعراض الملاحظات والمخالفات الواردة في تقاريره حول الجهات الحكومية، مبيناً أن المهم هو مناقشة الحسابات الختامية قبل تقديرات الميزانية.